

بالجملة وقد وقع معنى كلامه ان ذكره عندنا المطر الى الجمع مع
قطع المطر عنها حتى اذا قطع المطر عنها عن العربية لا يكون ذكر
المسند اليه عنها لانه جازم الكلام فاحص اليه لانه مدلوله اذ على
فقد عدم الرتبة لا يوجد حتى يدل عليه واما اذ الوحد الرتبة
فلم يحج الى الترتيب لان مدلوله مسفوف منها قوله من حيث الطاق ذلك
لما في الشرح من الاغناء عند الذكر بالاختصاص على العقل قوله واما ما
يحمل لان ارجح العود لتوقع على الكون متبنا في المحل الاول والآخر
عنه ثانيا الى المحل الثاني وليس شي منها هنا كعقبا اما الدلالة في اللفظ
عند الذكر فلانه لا يستعمل بالدلالة بدون العقل واما الدلالة في
العقل عند الحرف فلان اللفظ المحروف دخلا في الدلالة بناء على
قد استمر في العادة فهم المعاني من الالفاظ مجمعة او تحليلة واقصص على
ما في الثاني في هذا الكتاب وان كان قد عجز للاول والثاني كليهما
في الشرح حيث قال واما ما حمل لانه ان الراء عند الحرف انص هو اللفظ
المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالته اللفظ بالاقصص على العقل
فلا عندنا لولا يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحرف على
العقل كما انه انما اقتصر عليه هنا لانه ارجح الى البيان فان كون
العقل ذا منجليه في الدلالة والفهم مطلقا امر مستثوف ولا يكاد
يكون على احد ولذا حصر الدلالة في اللفظ بقوله لان الراء الحسية
عند الحرف هو اللفظ مع ظهور منجليه المعتمد في الدلالة وقد عالج
الكلام في الدلالة اللطيفة انما لا يقوم الا باللفظ واما العذر
فشرط الدلالة ولا يثبت اليه ولذا ذكر الحصر على الثاني والبيان
بالفحص على بطلي الوجه الاقتصار بقوله او ايهام طوره عن الشاكر
ذكر الحصر في القول والايهام في القولين في اختلاف علة لان

الاول من

الاول من الضوابط الخالية والثاني من المعاني الوهمية وقيل للقول
شأنه كحق فاحار فيه التمسد واما صون المسند اليه على ثبانه
للتوثيق كما ان ذكره على لسان حسن فامر وهي محض وكذا
اللسان عن المسند اليه للتوثيق بذكره كونه حسيين او حيا
امر وهي محض فاحار فيهما الابهام واما ما قال عن لسانه واما
اللسان لا يتبعها ان يدعى انه من الشرف والنباهه كقول
كل لسان يدرك فان من الالسنه ما لا يقص فيه ذكره
بواض من المالك على معنى اني اصونه عن الثاني واما في صورة
العكس فيمكن اطلاق اللسان فيه ولهذا قال السكاكي واما الابهام
ان في تركه طهر من اللسان عنه او يطهره عن لسانه كما كان
عكس صونه عن لسانه كما صون لسانه عنه فتمس الشرح به قوله
والظاهر ان ذكر الاجتزات فديقال فقدر العذر غير قصد الاخر
عن العنت كما ان بعض كل منهما مع الذهل عن الاخر وان بعض
مقا وقصر على ذكر سائر التكت التي يمكن اجتماعها قوله او يتبع
او فاقبه فيه ان الكلام في المسدى لا في مطلقا لمتسده اليه وان
المراد من المحذوف ها هنا هو المتروك لفظا المالحوظ فيه وقيل
والفاعل لا يحذف الابضير وانه نسيبا منسيا كما فعل المصدر
وقال على المجهول ولا شك انه لا بد من حذف المتسدى في حصول
التصح او التناقض لانها انما تكونان في ارض الكلام ولكن ان
يتكلف ويقال قد حصل بحرف المسند التصح او التناقض ولو لم
في صورة تقديم الخبر على المتسدى قوله واما السهه ذكر كما يهاهم

التعادل في الجمع